



ديمقراطية ليبرالية، سياسيا واقتصاديا، يكمن في أنه بدأ من الداخل، وأهم منطلقاته توفير سبل معيشة أفضل لمواطنيها، وصولا لحكم ديمقراطي يدعم التنمية البشرية. وليس بغريب أن يكون لتلك الدول الخمس تأثير في عملية صنع القرار بالمؤسسات الدولية، وأن تحظى باهتمام واسع من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، كما أن لها هيمنة كبيرة في الكيانات الاقتصادية التي تنتمي إليها؛ مثل: مجموعة العشرين، فضلا عن أن بعضها مساهم رئيسي في تأسيس كيانات اقتصادية جديدة، كمجموعة البريكس، وتسعى الدول الخمس إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن؛ لأن لديها ميلا وطموحا في القيام بدور موازن لدور الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن على النظام الدولي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفييتي السابق.

واعتمدت الدول الكبيرة والصغيرة في الشرق والغرب نظما أكثر انفتاحا وتعددية وتنافسية في الحكم؛ مما يُعطي الناس مزيدا من القدرة على اختيار الكيفية التي يودون أن يحكموا بها، فضلا عن نمو العناصر الأساسية للديمقراطية الليبرالية من انتخابات دورية نزيهة مع الاقتراع السري العام التي تديرها الهيئات الانتخابية المستقلة، وسيادة القانون التي يكفلها قضاء مستقل، واحترام حقوق الإنسان العالمية، والحقوق السياسية والمدنية، ووجود حياة حزبية ومجتمع مدني قوي ومستقل، والرقابة المدنية على الجيش، وحرية الصحافة.

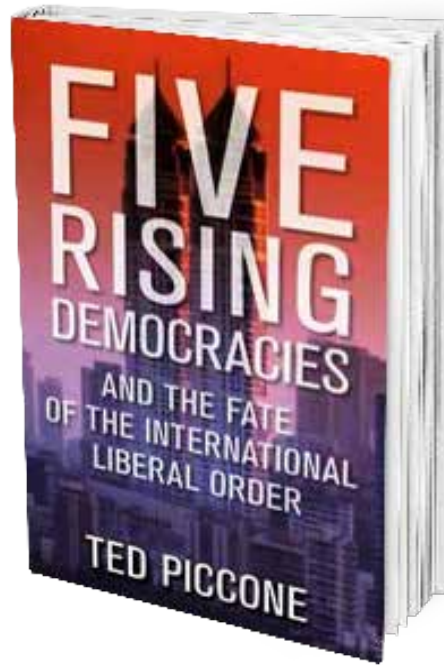
ويرى المؤلف أن محاولات الدول العربية لأن تصبح نظماً ديمقراطية قائمة على الشفافية، والمساءلة، عقب ثورات «الربيع العربي»، قد تحولت عن مسارها، وساد الإرهاب والحروب الأهلية في سوريا، واليمن، والعراق، وليبيا. ويصفها بأنها كمن يمضي خطوات للأمام، ويتراجع خطوة، فيبقى مكانه دون إنجاز حقيقي، بل محققا خسائر متزايدة بمرور الوقت لانعدام الرؤية المدروسة، وغياب نظم ذات إرادة حقيقية ورغبة في التغيير.

– الكتاب: «خمس ديمقراطيات صاعدة ومصير النظام الليبرالي الدولي».

– المؤلف: تيد بيكون.

– الناشر: مؤسسة بروكينج، واشنطن. دي. سي، ٢٠١٦، باللغة الإنجليزية.

* كاتبة وباحثة مصرية



التغيير الإيجابي. ويشير المؤلف إلى أن حكومات الدول الخمس أدرجت في أجندة عملها التنموية برامج للنهوض بالأحوال الصحية، والتعليمية، والاجتماعية لمواطنيها. فعلى سبيل المثال: اهتم برنامج «بولسا فاميليا» في البرازيل بتوفير تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، مقابل ترك الأطفال في المدارس للتعليم، وعدم تشغيلهم. ووضعت الهند عدة تشريعات تقر بتقديم مساعدات غذائية للأسر الفقيرة، من خلال برنامج الحبوب المدعمة، والمخطط أن يستفيد منه ٧٠٪ من السكان.

إن الديمقراطية وتحرير النظم السياسية والاقتصادية في هذه الديمقراطيات الصاعدة الخمس الكبرى -على مدى العقود الثلاثة الماضية- تقدمت جنبا إلى جنب مع ارتفاع مستوى معيشة الملايين من مواطنيها؛ فقد حقق الاقتصاد الهندي نموا بأربعة أضعاف، والاقتصاد الإندونيسي بأكثر من ثلاثة أضعاف، والاقتصاد الجنوبي إفريقي تضاعف، وزاد الاقتصاد التركي بأكثر من الضعفين، وذلك إذا ما تمت مقارنة النمو الاقتصادي لتلك الدول خلال عام ٢٠٠٢م بالعام ٢٠١٣.

إن الديمقراطية في تلك الدول تولدت من تجارب حكومات تلك الدول مع الأصوات المطالبة بفرص وأحوال معيشية أفضل؛ من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، ودعم الاستثمار التجاري بما يوفر فرص العمل، وانتشال المواطنين من الفقر؛ فكانت النتيجة مضاعفة الاقتصاد بما انعكس على مستويات المعيشة.

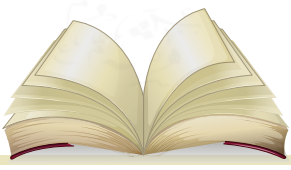
وفي الختام، تتمثل الفكرة الأساسية لهذا الكتاب في نجاح الدول الخمس في أن تكون نموذجا لبلورة أنظمة

بشكل كامل على السياسة في البلاد، والهند أبعد ما تكون عن التجانس العرقي، وستحتل على الأرجح مرتبة متدنية إذا ما طبقنا بعضا من معايير «الثقافة المدنية». ولكنها ركزت عبر السنين على تقوية بنية نظامها السياسي القائم على فيدرالية غير مرهونة بمعايير محددة، مع دوائر سلطة وحكم ذاتي متحدة المركز على مستوى الاتحاد والولاية والمنطقة المحلية، وعلى روح القومية التي تعتبر حساسة بالنسبة للتعددية على مستوى الثقافات والإثنيات والهويات، وعلى التوفيق بين ضرورات التدخل السياسية والاقتصادية والتنظيمية، وعلى أساس قانوني يتم بموجبه تقاسم السلطة وتوزيع السلع والخدمات، والهنود يطالبون باستمرار بإصلاح نظام لا يستطيع -دائما وفي كل مكان- إرضاء الجميع حتى في أفضل البلاد تطبيقاً للديمقراطية. ولم يكن أحد يتوقع أن حكم ما يزيد على المليار نسمة مهمة تخلو من الصعوبة؛ وهنا تُصنّف الهند والصين في فئة خاصة من حيث صعوبة الإدارة السياسية لأنظمة حكم ضخمة.

وفي جنوب إفريقيا (١٩٩٠م)، تم إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح السجناء، ومن بينهم زعيم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي «نيلسون مانديلا»، وتم التفاوض مع المعارضة، وفي العام ١٩٩١م، وافق البرلمان على إلغاء الإطار القانوني الذي يؤيد الفصل العنصري في الوقت الذي استمرت فيه المفاوضات بشأن الدستور المؤقت الذي فتح الباب أمام عهد جديد من الحكم الديمقراطي، وفي أبريل ١٩٩٤م تم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وأصبح نيلسون مانديلا رئيسا، وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية، وباتت جنوب إفريقيا ديمقراطية مستقرة نسبيا في مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحديات الأمن العام.

عانت تركيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية في العام ١٩٢٣ سلسلة من فشل الحكومات المدنية بسبب الانقلابات العسكرية في كثير من الأحيان، ثم انتهى حكم الحزب الواحد في العام ١٩٤٥، وتبع ذلك الانتقال إلى الديمقراطية التعددية التي بقيت حاضرة بقوة على مدى عدة عقود، إلا أنها تعطلت من جراء الانقلابات العسكرية في أعوام ١٩٦٠م، و١٩٧١م، و١٩٨٠م، و١٩٩٧م، وخلف أتاتورك في الحكم «عصمت إينونو» حتى العام ١٩٥٠م، وسيطر الحكم المدني على البلاد حتى العام ١٩٧٣م. ومنذ تحرير الاقتصاد التركي خلال الثمانينيات، تمتعت البلاد بنمو اقتصادي قوي ومزید من الاستقرار السياسي.

ثالثا: إن الدول الخمس حققت تطورا باهرا في تطوير مستويات المعيشة لمواطنيها، ونجاحها كقوى ديمقراطية ملهمة للمجتمعات الأخرى، ودافعة للسعي من أجل



«خمس ديمقراطيات صاعدة ومصير النظام الليبرالي الدولي».. لتيد سيكون

فينان نبيل *

يعود الكاتب تيد بيبكون بعقارب الزمن إلى الوراء ثلاثين عاما، مُستعرضا المشهد العالمي في العام ١٩٨٤؛ حيث سيطرت ظلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق على العالم، وسادت الديكتاتوريات في كثير من دول العالم النامي. وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاما، يعرض لنا مشهدا عالميا مغايرا. فقد تفكك الاتحاد السوفييتي، وانحسر خطر الحروب النووية، وتم تكوين الاتحاد الأوروبي، وأصبحت إفريقيا تفتخر بالحرية بعد أن تخلصت من الاستعمار وبقيت التمييز العنصري، وتسارع النمو الاقتصادي في العالم، وظهرت قوى جديدة تبحث عن دور لها في الحوكمة العالمية، بعد أن حققت إنجازات على المستوى الاقتصادي والسياسي. فمع نهاية الحرب الباردة، سعت عدد من الدول الاشتراكية إلى تبني برامج الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، بغية تأسيس نظام سياسي يقوم على قيم ومبادئ الديمقراطية بمعناها الغربي، وبلورة أنظمة قادرة على ضمان حد معين من التنمية والأمن، واحترام حقوق الإنسان. وهو أمر قد يكون من شأنه تغيير موازين القوى الدولية، بعد أن سيطرت على العالم دول ذات تاريخ ديمقراطي (الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي) لفترة زمنية طويلة ولا تزال.

والحريات المدنية، وجُرم الانقلابات. وهكذا في أقل من ثلاثة عقود، انتقلت البرازيل من الديكتاتورية العسكرية إلى الديمقراطية التعددية في إدارة البلاد، ومواجهة عدد لا يحصى من التحديات؛ أبرزها: ارتفاع معدلات البطالة، والفساد السياسي الراسخ، والعنف الإجرامي.

ثانيا: تميّز الدول الخمس بتحقيق التجانس كمجتمعات مترابطة لأبعد مدى ممكن على الرغم من التعدد اللغوي، والديني، والعرقي. فعلى سبيل المثال: حققت إندونيسيا تحولا هائلا على المستويين الاقتصادي والسياسي، كما تعاملت مع الإسلام كدين مؤثر مجتمعا، لكن دون أي تدخل له في السياسات العامة، والسياسة الخارجية للدولة. وانضمت الهند منذ عام ١٩٩١ إلى مصاف أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، وبدأت تستعد لجني المكاسب في السنوات المقبلة في ظل رئيس الوزراء المنتخب حديثا «نارندرا مودي»، ولكن الهند تواجه بعض تحديات أساسية ناتجة عن الصراعات طويلة الأمد مع باكستان من أجل السيطرة على منطقة جامو وكشمير، ووجود مجموعة انتهاكات لحقوق الإنسان والتي لا تزال في مأمن نسبي من العقاب بفضل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة. كما عانت من وجود حكومات ضعيفة، وانبعث القومية الهندوسية مما أدى إلى تفجر العنف ضد المسلمين.

إن نجاح الديمقراطية في الهند يتحدى العديد من النظريات السائدة التي تضع شروطا مسبقة للديمقراطية؛ فالهند ليست اقتصادا صناعيا ناشئا، ورجال الأعمال الهنود والطبقة المتوسطة لا يسيطرون

وإشراك المواطنين في تحديد شكل النظام السياسي وسياساته؛ بما يدعم فكرة التعددية، وبما يعكس اعتقاد معظم الشعوب في فاعلية الديمقراطية كنظام للحكم. وضع الكاتب السمات المشتركة لنماذج التحول الديمقراطي الناجح بين الدول الديمقراطية الخمس (الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وإندونيسيا)، والتي عبّر عنها بالحروف التالية (IBSATI)، وتتلخص تلك السمات فيما يلي:

أولا: أنها تحولت من أنظمة حكم مغلقة سلطوية إلى أنظمة أكثر انفتاحا، مصحوبة بالشفافية والمساءلة السياسية، والاقتصادية. على سبيل المثال تابعت على البرازيل بعد إعلان استقلالها عن البرتغال عام (١٨٢٢م) أنظمة متنوعة؛ أبرزها الحكم العسكري الديكتاتوري منذ العام ١٩٦٤، الذي قام بقمع المعارضين السياسيين، وحظر الأحزاب السياسية، وألغيت الانتخابات المباشرة لرؤساء البلديات والمحافظين، وسيطر الجيش على كل جوانب الأمن القومي. وحقق الحكم العسكري نموا اقتصاديا سريعا على أساس تملك الدولة للقطاعات الرئيسية للاقتصاد، ولكن نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية في توزيع عائد التنمية، ظهرت حركات عمالية ضد السلطة قوبلت بالقمع والعنف. بدأت أحزاب المعارضة لتوحيد قواعدها، وفاز أول رئيس مدني منتخب «تاكريدو نيفيس» (١٩٨٥م)، الذي تُوّي قبل توليه منصبه، تاركا السلطة لـ«سارني» ليتعامل مع الديون الخارجية المتصاعدة والتضخم الجامح خلال فترة ولايته، وشكل جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد، والذي ضمن حقوق الأفراد

ويُحلل تيد بيبكون -بشكل مُفصّل ومُتوازن- خمسة نماذج لديمقراطيات صاعدة، من خلال تجاربها الناجحة والمؤثرة في تحديد السبل والأسس الاقتصادية والسياسية اللازمة لتحقيق نظم ديمقراطية، ذات شأن تنموي حقيقي يقوي من النظام الدولي الليبرالي، ويدعم أمنه ورفاهيته، وهي: الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وإندونيسيا.

وتشترك النماذج الخمسة -التي تناولها الكاتب بالتحليل- في أنها نجحت في بناء نظام ديمقراطي، يركز على التنمية والأمن، بعد أن عانت طويلا من أنظمة سلطوية استبدادية، مارست القهر والاستبداد؛ فقد عانت الهند من الاستعمار الطويل، وتأسست السياسات العنصرية في جنوب إفريقيا منذ الاستعمار وحتى أول عهدها في الاستقلال، وحُكمت إندونيسيا بقبضة حديدية. وهذه الدول استطاعت أن تنتقل من عصور الاستبداد إلى نهضة حقيقية، وتحولت إلى كيانات ذات تأثير ملموس على مستوى العالم.

وتضاعف في العقود الثلاثة الماضية عدد الدول التي حققت خطوات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فقد كان عدد الدول الديمقراطية في العام ١٩٨٩ (٦٩ دولة)؛ بما يُمثّل ٤٦% من دول العالم، ولكن في العام ٢٠١٤ أصبح عددها ١٢٥ دولة بما يعادل ٦٣% من دول العالم، وفي العام ١٩٨٩ عاش ٢,٢٨ بليون شخص في ظل نظم ديمقراطية، وأصبح عددهم الآن ٤,١٨ بليون. وتؤكد استطلاعات الرأي أن المواطنين على مستوى العالم يفضلون العيش في النظم الديمقراطية التي تسمح بإجراء انتخابات حرة وتحمي الحقوق المدنية،

